دراسة حالة للمساعدات النقدية والقسائم الشرائية

ديفيد بروتي © المكتب الإقليمي لدعم سوريا، صندوق الأمم المتحدة للسكان

المساعدات النقدية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
من أجل دعم احتياجات الحماية الفردية:
شمال غرب سوريا

بيـانٌ موجـز

في إطار البرامج الإنسانية المنفذة في شمالي غرب سوريا، ومن خلال عمليات عابرة للحدود تدار من تركيا، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدات حماية فردية غير مشروطة وتمنح لمرةٍ واحدة على هيئة دفعات نقديةٍ تم تقديمها لـ 10074 من النازحين داخليًّا ومن الفئات الأكثر ضعفاً وذلك لتغطية تكاليف الاحتياجات الأكثر إلحاحًا وأهميةً بالنسبة لهؤلاء النازحين.

وبشكل عام، **تم اعتبار مشروع مساعدات الحماية الفردية مشروعًا ملائمًا وفعالاً** وذلك لأن تكاليف المعاملات كانت بالحد الأدنى وأيضاً لأن النساء والرجال الذين تلقوا هذه المساعدات تم منحهم كامل الحرية لتحديد احتياجاتهم الملحة.

تم توزيع القسائم النقدية - والتي تم تحويلها إلى نقدٍ بشكل مباشر - عبر شركاء منفذين محليين حيث قام هؤلاء الشركاء المنفذين بتحديد متلقي هذه المساعدات بالتنسيق مع المجالس المحلية في بعض الأحيان[1] ووفقًا **لمعايير أهلية** تحدد من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومن قبل الشركاء المنفذين بما يتماشى مع الارشادات التوجيهية لمجموعة الحماية فيما يخص مساعدات الحماية الفردية في شمال غرب سوريا. في بعض الحالات، تم التحقق من أهلية تلقي هذه المساعدات بإجراء زياراتٍ على أرض الواقع لتجنب حالات الغش. **وقد أكدت نتائج مراقبة ما بعد التوزيع أن متلقي هذه الأموال قد استخدموها في أغلب الأحيان من أجل تغطية نفقات متعلقة بالخدمات الصحية واحتياجات المأوى والطعام والخدمات القانونية.**

إن **المساعدات النقدية التي تُمنح لمرة واحدة كانت أيضاً بمثابة نقطة دخول فعالة** حيث أنها توفر للمستفيدين منها **معلومات حول الخدمات المتوفرة ضمن المناطق المعنية، بما في ذلك خدمات الحماية وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المتخصصة.** وقد تم إدماج موظفات إناث وفرق مختصة في الحماية ضمن فرق التوزيع بحيث تولت هذه الفرق – وفقاً لتصميم البرنامج - مهمة تقديم خدمات الإسعاف النفسي الأولي النفسية وغيرها من الإحالات للمستفيدين من هذه المساعدات. وبالنظر لهدف الحماية الرئيسي من هذه التدخلات - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي- فإنه من المقرر دراسة مؤشراتٍ محددة لقياس مختلف نتائج الحماية الناجمة عن هذا النوع من المساعدات النقدية الجارية.

ونظراً للاحتياجات الإنسانية الشديدة والمستمرة في شمالي غرب سوريا، وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع شركائه المنفذين على تنفيذ جولةٍ ثانيةٍ من المساعدات النقدية خلال عام 2021. ويرتكز المشروع النقدي الثاني على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة، كإدراج الأفراد المعرضين للمخاطر من الأسر المضيفة ضمن المستفيدين من المساعدات سعيًا للمساهمة في الترابط الاجتماعي.

1 المنطقة الجغرافية الواقعة شمالي غرب سوريا حيث ينفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان في تركيا مشاريعه عبر الحدود في هذه المنطقة التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية. وعليه فإن "المجالس المحلية" هي الآن كيانات "الأمر الواقع" الحاكمة على الأرض.

السياق الإنساني

إن الأزمة السورية، والتي بلغت عامها العاشر، قد أسفرت عن نزوح أكثر من نصف سكان البلاد إبان فترة ما قبل الحرب. وفي عام 2019، تسبب الصراع في نزوح 1.8 مليون شخصٍ آخر[2]. وقد استوعبت منطقة شمال غرب سوريا غالبية هؤلاء النازحين، إذ يقدر أن 2.7 مليون من أصل 4.1 مليون شخص ممن يقيمون حالياً في هذه المنطقة هم أفراد نازحين داخلياً[3]. وبعد ما يقرب من عقدٍ من الصراعات التي اتسمت بالعنف والعمليات العسكرية والكثير من حالات النزوح والصدمات الاقتصادية، يعتمد 2.8 مليون شخص ضمن منطقة شمالي غرب سوريا على المساعدات الإنسانية من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية.

شهد الربع الأول من عام 2020 تفاقمًا في الوضع الإنساني ضمن شمالي غرب سوريا بفعل تداعيات التدابير الوقائية الخاصة بفيروس كورونا المستجد وأيضاً بسبب الانخفاض السريع لقيمة الليرة السورية. وبشكل عام، يعيش أكثر من 1.4 مليون فردًا من الأفراد النازحين داخليًا في ظروفٍ محفوفة بالمخاطر ضمن المخيمات والمستوطنات، علمًا بأن 80% من هؤلاء الأفراد هم من النساء والأطفال، وهم من الفئات السكانية الأكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر. وقد أفاد 81% من النازحين داخليًا ممن خضعوا للتقييم أنهم يواجهون مشكلاتٍ في الحصول على المساعدات الإنسانية، بينما أفاد 91% منهم أن المساعدات "الغير كافية" كانت متاحة لكافة المحتاجين[4]. هذا ولا يزال عدم الاستقرار هو السمة المهيمنة على الموقف في ظل هذه الحالة الإنسانية المزرية فضلاً عن الافتقار إلى الحكم المحلي المتماسك والأنظمة الأمنية. وفي هذا الصدد، تم الإبلاغ بصورةٍ متزايدةٍ عن وقوع حوادث بين المجموعات المسلحة الغير حكومية وكذلك بين الجماعات المسلحة والمدنيين في محافظتي شمال حلب وإدلب. وفي بعض الأحيان، كانت هذه الأحداث تتطور إلى اشتباكاتٍ مسلحة مما أدى إلى تعريض المدنيين للخطر وعرقلة الأعمال الإنسانية.

خلال 10 سنوات تسببت الأزمة بنزوح

أكثر من نص سكان البلاد إبان فترة ما قبل الحرب

2.8 مليون من السكان في شمال غرب سوريا يعولون على المساعدات الإنسانية

81 % من النازحين داخلياً ممّن قد خضعوا للتقييم أفادوا بأنهم يواجهون مشاكل متعلقة بالحصول على المساعدات الإنسانية، كما أن 91 % منهم أبلغوا أن المساعدات "الغير كافية" كانت متاحة لكافة المحتاجين.

2 IDMC: https://www.internal-displacement.org/countries/syria

3 نفس المرجع

4 REACH – البيان الصحفي شباط من عام 2020، وتقييم الاحتياجات – نيسان من عام 2020

فتاة يافعة © صندوق الأمم المتحدة للسكان، سوريا

لمحة عن المساعدات النقدية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

120 دولارًا أمريكيًّا *للشخص تم تقديمها لـ 10.074 شخصًا*

في أوائل عام 2020، قرر صندوق الأمم المتحدة للسكان توسيع نطاق مساعداته من أجل توفير برامج موجهة للفِئات الأكثر ضعفاً بغية الحد من مخاطر الحماية بصفة عامة. ولذا، تم تصميم مساعدات حماية فردية غير مشروطة على شكل مساعدات نقدية وقسائم شرائية تستهدف الأفراد الأكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر. وقد سلمت هذه المساعدات من قبل أربعة من الشركاء المنفذين التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة بين نيسان وأيلول من عام 2020.

أظهر تقييم المساعدات النقدية والقسائم أنها أكثر الوسائل فعالية لدعم الأفراد المستحقين للحصول على مساعدات الحماية الفردية. وقد تم توزيع 120-100 دولارًا أمريكيًّا للمستفيد على 10074 شخص تم اختيارهم كمستفيدين من مشروع المساعدات النقدية والقسائم[5]. هذا وقد تم تحديد هذا المبلغ استناداً إلى الحسابات المستمرة التي تقوم بها مجموعة العمل الخاصة بالنقد حول احتياجات الفرد لتغطية تكلفة سلة الإنفاق الدنيا اللازمة للبقاء. هذا وقد واجه صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه المنفذون، بعد تسليم هذه المساعدات، صعوباتٍ في بعض الأحيان من أجل متابعة المستفيدين من هذه المساعدات على أرض الواقع بسبب استمرار تنقل هؤلاء النازحين. وقد أظهرت تقارير مراقبة ما بعد التوزيع أن متلقي هذه المساعدات قد استخدموها لتأمين المأوى والدواء ووسائل النقل إلى مراكز الرعاية الصحية ولتأمين الغذاء والتعليم، وغيرها.

كما وفر تصميم هذا المشروع نقطة دخول فعالة توفر المعلومات الأساسية للنازحين حديثًا حول الخدمات المتوفرة، بما في ذلك خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبصورة عامة، يعتبر هذا المشروع ملائمًا وفعالاً، وقد أكد الشركاء المنفذون على الحاجة إلى استمرار هذه المساعدات مستقبلاً مراعاةً لاحتياجات الحماية الشائعة والمستمرة على أرض الواقع.

5 51% من النساء و49% من الرجال. وزعت مساعدات الحماية الفردية في المواقع التالية: عفرين والباب وأريحا وأعزاز وحارم وإدلب وجرابلس وجبل سمان وجسر الشغور.

تصميم البرنامج

التقييمات

لا يوجد لدى الأمم المتحدة موظفين تابعين لها في شمال غرب سوريا وذلك نظراً للوضع الأمني والسياسي في هذه المنطقة. ومن ثم فهي تزاول أعمالها عبر الشركاء المنفذين المحليين وتعتمد على تقييماتهم وعلى غيرها من الممارسات. ونظراً لعدم توفر نظامٍ مصرفيٍ وطني رسمي عامل في شمالي غرب سوريا، تم اقتراح استخدام نظام غير رسمي لتحويل الأموال "حوالة" كي يتم استخدامه ضمن مشروع المساعدات النقدية والقسائم الشرائية. وقد انطوى هذا الأمر عن صعوبات تمثلت في تحديد العدد الكافي من الموظفات الإناث ضمن شركات الحوالة حيث أنه في سياقات عديدة لا يكون من الملائم ثقافيًا أن يقوم الرجال بتسليم الأموال مباشرة إلى النساء في منطقة تنفيذ المشروع.

معايير الاستحقاق والاستهداف

إن المعايير الأساسية لاستحقاق تلقي المساعدات النقدية والقسائم الشرائية كانت تتمثل في كون الفرد من النازحين ما بعد عام 2019، بالإضافة إلى واحد أو أكثر من معايير الضعف التالية: الأسر التي ترأسها امرأة والأسر التي يعيلها كبار السن وذوي الإعاقة والنازحون الجدد ممن لا مأوى لهم والحوامل أو المرضعات المعرضات لمخاطر شديدة دون وجود أي دعمٍ أسري والحالات الطبية الخطيرة والفقر المدقع والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والنساء والفتيات المعرضات للمخاطر.

قام الكثير من الشركاء المنفذون بالاعتماد على المجالس المحلية (سلطات الأمر الواقع) لتحديد المستفيدين من المساعدات و/أو التحقق منهم، بالاعتماد على قوائم مستفيدين تم جمعها من قبل المجالس المحلية استناداً إلى معايير الضعف التي يقررها الشركاء المنفذون، إلا أن أحد الشركاء المنفذون في إدلب لم يقم بالاعتماد على المجالس المحلية من أجل الحفاظ على سرية المستفيدين من خدمات منع العنف القائم على النوع الاجتماعي أو خدمات الاستجابة له. ومع ذلك، نظراً لكون مشروع المساعدات النقدية والقسائم الشرائية لا يرتبط بتبعات العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، فقد تمكن الشركاء المنفذون عموماً من تجنب أي تحديد محتمل لهوية الناجين أو النساء المعرضات للخطر و/أو تسبيب الوصمة لهن[6]. هذا ومن المهم أن ندرك أيضاً أنه لم يكن ثمة أي تحديدٍ حقيقي لهويات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء تنفيذ مبادرة المساعدات النقدية والقسائم الشرائية.

تولى الشركاء المنفذون كذلك مهمة التحقق من قوائم المستفيدين التي حددتها المجالس المحلية، متى أمكن، عبر الزيارات الميدانية فضلاً عن تدقيق القوائم وإنهائها عن طريق لجان مخصصة تتألف من موظفي حماية تابعين لهؤلاء الشركاء المنفذين. وبذلك تم تحديد المستفيدين النهائيين دون تدخل المجالس المحلية.

تقييم المخاطر

يخضع شمال غرب سوريا لسيطرة مجموعة من سلطات الأمر الواقع، وقد صنفت الأمم المتحدة إحدى هذه السلطات على أنها منظمة إرهابية. ولا تضم هذه المنطقة أي نظامٍ مصرفي وطني رسمي، بل يتم الاعتماد على شركات "الحوالة" فحسب. ومع تزايد خطر السرقة أو السطو أو النهب المرتبطين بالتسليم المباشر للنقد في ظل هذه الظروف، والذي قد يعرض المستفيدين بل والموظفين التابعين للشركاء المنفذين للضرر المحتمل، اتفق الشركاء المنفذون بصفة عامة على أن أسلوب القسائم هو الأسلوب الأكثر أماناً. ونظراً لكون شركات الحوالة تعمل في مجال تحويل الأموال في هذه المنطقة لسنواتٍ عدة، فهي تتمتع بالدراية والخبرة اللازمة لإدارة النقد. ورغم ذلك، كان خيار تسليم النقد المباشر من خيارات التسليم المطروحة أمام الشركاء المنفذين في حالاتٍ معينة، بصفةٍ عامةٍ كالحالات التي لا يمكن فيها لوكلاء شركات الحوالة الوصول مباشرةً للمستفيدين أو عند تحديد حاجةٍ معينة أو من أجل الحفاظ على سرية هوية الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي حال كان خيار

6 ملاحظة: لا يستخدم مسمى "العنف القائم على النوع الاجتماعي" بل وحتى مفهومه لدى سلطات الأمر الواقع الحاكمة شمالي غرب سوريا.

تسليم النقد المباشر هو الخيار الذي سيتم اعتماده من قبل أحد الشركاء المنفذين، فعليه ضمان نقل وتوزيع مبالغ صغيرة تفادياً لحدوث أي موقف أمني محتمل.

أكد كل الشركاء المنفذين على أهمية إيجاد مكانٍ يتسم بالهدوء والسلامة لتوزيع المساعدات تجنباً لإحداث أي فوضى بين المحتاجين من السكان. وقد ساهمت فرق الأمن والسلامة التابعة للشركاء المنفذين في تقييم المواقع الآمنة، كما رافقت فرق الحماية إلى مواقع التوزيع. وقد تم تحديد أفضلية النقد المباشر و/أو القسائم النقدية حسب موقع التوزيع.

طرق المساعدة وآلية التسليم

أبرم الشركاء المنفذون التابعون لصندوق الأمم المتحدة للسكان عقودًا قائمة مع شركات الحوالة، مما أتاح تنظيم تحويل الأموال على نحوٍ سريع. وهكذا قام الشركاء المنفذون بتحويل المبالغ المالية من حساباتهم المصرفية في تركيا إلى وكلاء الحوالة في شمال غرب سوريا. كما صمم الشركاء المنفذون قسائم نقدية لا يمكن نسخها مع إمكانية تشفير البيانات الشخصية ونقلها إلى مكتب الشؤون المالية التابع للشركاء المنفذون.

في بعض الأحيان، تم تفضيل تسليم النقد المباشر على تقديم القسائم النقدية، كحالات تسليم مبالغ قليلة في موقع صغير. وعلى الرغم من ذلك، تم تسليم القدر الأعظم من المساعدات على هيئة قسائم نقدية. ولقد اتسمت كل ممارسات هذه العملية بالسرعة والسلاسة: يتلقى المستفيد القسيمة من الشريك المنفذ، وفور الحصول عليها يستبدلها المستفيد بالمبالغ النقدية من أحد وكلاء الحوالة.

قامت موظفات من الإناث فقط بتسليم النقد أو القسائم النقدية بصورة مباشرة باليد للمستلمات من الإناث.

في حين أن بعض الشركاء المنفذين فضلوا انضمام وكلاء الحوالة لفرق الحماية أثناء التوزيع، إلا أن البعض الآخر فضّلوا تسليم المستفيدين المبالغ المحددة لدى مكاتب الحوالة باستخدام قسائم نقدية. وقد قام أحد الشركاء المنفذين بتعيين العديد من الموظفات الإناث لدى شركة الحوالة من أجل مرافقة فرق الحماية عند توزيع المبالغ النقدية مباشرة على النساء، في حين قام آخرون بتوفير وسائل النقل للنساء لاستلام المبالغ النقدية المخصصة لهن لدى شركات الحوالة. لم يتم تسليم النقد أو القسائم النقدية مباشرة باليد للمستفيدات الإناث إلا عن طريق موظفات من الإناث.

قام كافة الشركاء المنفذين بتوفير آليات للشكاوى مخصصة للمساعدات النقدية والقسائم الشرائية. وقد تضمنت آليات الشكاوى ما يلي: صناديق الشكاوى وأرقام واتساب وخطوط ساخنة والشكاوى المباشرة التي تقدم شفهياً للشركاء. وقد أرفق الكثير من الشركاء المنفذون معلوماتٍ عن آليات الشكاوى هذه ضمن القسائم النقدية فضلاً عن إعلام المستفيدين شفهياً بهذه السبل عندما وجدت حالات أميّة أو إعاقات بصرية. كما خضعت كل فرق التوزيع، والتي تضم جميعها موظفاتٍ من الإناث، لتدريب الوقاية من الاعتداء والاستغلال الجنسي بما في ذلك تدريبات عن مسارات الإحالة إلى خدمات الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

استخدام القسائم

أظهرت تقارير مراقبة ما بعد التوزيع أن كلا الرجال والنساء قد اختاروا إنفاق النقد على المأوى والدواء ووسائل النقل إلى الخدمات الصحية وعلى الغذاء والتعليم.

أفادت تقارير مراقبة ما بعد التوزيع أن الرجال والنساء جميعهم فضلوا استخدام المبالغ التي تلقوها في تأمين المأوى والدواء ووسائل النقل إلى مراكز الرعاية الصحية وتأمين الغذاء وخدمات التعليم. ومع تزايد الاحتياجات الانسانية في هذه المنطقة، أشارت التعقيبات الواردة من متلقي المبالغ النقدية أو القسائم، وهو أمر مفهوم، إلى الحاجة إلى المزيد من المساعدات المتوفرة على هيئة مبالغ نقدية أو قسائم.

الدروس المستفادة وأفضل الممارسات

إن المساعدات المالية المخصصة لاحتياجات الحماية الفردية في شمالي غرب سوريا قد خرجت بالعديد من الدروس المستفادة كما حددت أفضل الممارسات الرئيسية، والتي تخص هذا السياق كما يمكن تطبيقها مع المساعدات النقدية والقسائم الشرائية المخصصة لبلدان أخرى:

استخدام المساعدة النقدية والقسائم كنقطة دخول لتوفير خدمات الحماية الرئيسية الأخرى مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي وإحالات الصحة الجنسية والإنجابية.

- ضمان إقامة علاقات عمل راسخةٍ ومواتية مع المجالس المحلية (السلطات المحلية) بغية الحد من التدخلات المحتملة[7].
- مواءمة المبالغ المقدمة لتكاليف سلة الإنفاق الدنيا اللازمة للبقاء وفق حسابات مجموعة العمل المعنية بالنقد.
- إتاحة مرونة في إمكانية استخدام مختلف طرق المساعدات كالنقد المباشر أو القسائم النقدية حسب المخاطر التي قد يتعرض لها المستفيدين من الأفراد وحسب تفضيلاتهم، متى أمكن ذلك.
- ينبغي تسليم المساعدات النقدية للشخص المستحق لتلقي مساعدات الحماية الفردية بدلاً من تسليمها لرب الأسرة، في حال الإمكان، وينبغي فعل ذلك من أجل ضمان التصرف التام للمستفيد في كيفية إنفاق المبالغ النقدية المخصصة له. كما ينبغي استشارة الشخص المستحق للمساعدات بشأن تفضيلاته حول المستلم المباشر، بما يتماشى مع إرشادات المساعدات النقدية والقسائم الشرائية وإرشادات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ضمان تمتع الفرق المنفذة بالحماية التامة و/أو انضمام الموظفات من النساء لكل عملية توزيع من أجل سلامة الوصول النساء المستفيدات وتوفير المعلومات اللازمة بشأن خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، حسبما تقتضي الحاجة.
- التحقق من قوائم المستفيدين وضمان سريتها. فضلاً عن فرض تدابير السلامة الوافية أثناء التوزيع ووضع أنظمة قوية لحماية البيانات.
- ينبغي للشركاء المنفذين إجراء تحليلٍ لمواطن الضعف / المخاطر لضمان تقديم مساعدات الحماية الفردية لمن هم في أمس الحاجة لها، فعلى سبيل المثال، قد لا يتسم شخصان من ذوي الإعاقة بنفس القدر من الضعف. كما يجب تطبيق حماية البيانات على عملية إعداد هذه التحليلات وعلى أي تخزينٍ لاحق لها.
- إدراج المجتمعات المضيفة إضافةً إلى النازحين داخلياً ضمن قوائم المستفيدين تعزيزاً للترابط الاجتماعي، إن أمكن ذلك.
- استخدام المساعدات النقدية والقسائم كنقطة انطلاقٍ لتوفير خدمات الحماية الأساسية الأخرى كخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي والإحالة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- وضع مؤشراتٍ لقياس معدلات الإنجاز فيما يتعلق بنتائج الحماية المرتبطة بالمساعدات النقدية والقسائم. ويجب وضع هذه المؤشرات بما يتلاءم وتنقل السكان المعنيين، كما يجب صياغتها والاتفاق عليها من قبل كل الشركاء المعنيين.

---

7 جديرٌ بالذكر أن 100% من شركاء صندوق الأمم المتحدة للسكان داخل سوريا هم منظمات وطنية، فيما تبلغ نسبة المنظمات الوطنية ضمن الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي 87%. وهذه المنظمات دائمًا ما يراودها القلق إزاء التعرض لمخاطر من قبيل احتمال تحول مسار المعونات على يد جماعاتٍ إرهابية معينة، وهو ما قد يعرض وجودها للخطر.

الخطوات المقبلة

إن المساعدات النقدية والقسائم هي جزء من النهج الإنساني الذي يتقلده صندوق الأمم المتحدة للسكان في شمال غرب سوريا والذي يهدف إلى الإغاثة الفورية للأفراد الأكثر ضعفاً. وفي الوقت الراهن، يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء المنفذين التابعين له مع جامعة جونز هوبكنز من أجل إيضاح سبل تقليل هذه المساعدات لمخاطر الحماية وإسهامها في تعزيز وصول النساء إلى الخدمات اللازمة لهن في شمالي غرب سوريا. وفيما يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم مساعدات الحماية الفردية، يتطلع كذلك إلى تعزيز المرونة والتعافي المبكر، وفي حال التفكير في اعتماد مبالغ مالية أكبر، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التنسيق مع مجموعة العمل المعنية بالنقد ومجموعة التعافي المبكر لتقييم كيفية مساهمة هذا الأمر في تحقيق هذه الأهداف.

أم ورضيعها © صندوق الأمم المتحدة للسكان، سوريا

نحو عالم يدعم كافّة حالات الحمل مع
توفير الولادة الآمنة لكلّ الحالات وتحقيق
الامكانيّات الكامنة لدى الشبآن والشابّات

إعداد
المكتـب الإنسـانـي
لصنـدوق الأمم المتحدة للسكّان
وفريق برنامج تركيا للعمل عبر الحدود

شباط / فبراير 2021

ho-cva@unfpa.org

www.unfpa.org
twitter.com/unfpa